

والواقع أن هناك خلافاً بين النحاة في جواز كون الفاعل جملة، فبعضهم يرده، قال أبو حيان: الفاعل لـ «بدا» ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى أي بدا لهم هو أي رأي أو بدا كما قال الشاعر:

بدا لك في تلك القلوص بداء<sup>(1)</sup>

هكذا قال النحاة والمفسرون إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلة فإنه زعم أن قوله: ﴿ليسجنه﴾ في موضع الفاعل لـ «بدا» أي سجنه حتى حين . . .

وأبو حيان لا يقبل هذا الرأي فيرده قائلاً: «والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله: «ليسجن» أو من قوله: «السجن» على قراءة الجمهور أو على «السجن» على قراءة من فتح السين»<sup>(2)</sup>.

وجملة القسم وجوابه إما مفعول لقول مضمرة وقع حالاً من ضميرهم وإلى ذلك ذهب المبرد.

وأما مفسرة للضمير المستتر في «بدا» فلا موضع لها . . .

وقيل إن جملة «ليسجنه» جواب لـ «بدا» لأنه من أفعال القلوب والعرب تجريها مجرى القسم وتلقاها بما يتلقى به، وزعم بعضهم أن مضمون الجملة هو فاعل «بدا» كما قالوا في قوله تعالى: ﴿أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون﴾ وقوله تعالى: ﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾ أن الفاعل مضمون<sup>(3)</sup> الجملة.

وجوز أبو حيان في شرح التسهيل الإسناد باعتبار التأويل كما جاز في باب المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أن أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾.

(1) صدره: لعلك والموعود حق لقاءه.

(2) البحر المحيط 307/5 هامش. والكشاف 2/319.

(3) روح المعاني للألوسي 12/237 . .